الأمم المتحدة

A/74/975

الجمعية العامة

Distr.: General
14 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البنود 9 و 17 و 18 و 19 و 20 و 22 و 23 و 25 و 71 و 123 من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

العولمة والترابط

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الاجتماعية

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن مجموعة الـ 77 والصين بشأن جائحة كوفيد-19 والدَين المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020 (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ 77 والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 9 و 17 و 18 و 19 و 20 و 22 و 23 و 25 و 71 و 123 من جدول الأعمال.

(توقيع) نيل **بيار**
سفير جمهورية غيانا التعاونية
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ 77 والصين

210820 200820 20-10752 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 30 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة

بيان مجموعة الـ 77 والصين بشأن جائحة كوفيد-19 والدَين

نيويورك، 22 تموز/يوليه 2020

1 - تشعر مجموعة الـ 77 والصين بقلق عميق لأن تفشي جائحة كوفيد-19 عطّل حياة الناس وسبل كسب عيشهم واقتصاداتهم، وشكل تحدّيا للنظم الصحية في جميع أنحاء العالم. وكانت هذه الأزمة حادة بشكل خاص بالنسبة إلى الأكثر ضعفا بيننا. وقد برزت جائحة كوفيد-19 كأكبر حالة طوارئ في مجال الصحة العامة يشهدها العالم منذ عقود وأكبر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في عام 1930، وقد تكون قادرة على أن تعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى العقود الماضية وأن تُفاقِم أوجهَ عدم المساواة والضعف القائمة. وتلاحظ المجموعة أيضا بقلق أن الركود الاقتصادي الناجم عن هذه الجائحة سيمتد بالتأكيد إلى ما بعد عام 2020 بالنسبة إلى بلدان نامية عدة.

2 - وتؤكد المجموعة أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 تطرح تحديات متزايدة وغير متوقعة لجميع البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفا وتلك التي تواجه تحديات محددة، وتزيد من تفاقم مواطن الضعف الهيكلي المعترف بها دوليا. كما أن تفاقُمَ عدم كفاية البنية التحتية الصحية والطبية ومحدوديةَ شبكات الأمان الاجتماعي والمستويات المرتفعة من عدم المساواة والطابع الاقتصادي غير النظامي، وأعباءَ الدين المرتفعة، وانخفاض الإيرادات المالية، وتدفقات الرساميل إلى الخارج، وعدمَ توفر فرص مناسبة وكافية للوصول إلى الأسواق المالية، كلها عوامل تؤدي إلى الحد من الحيز المالي الذي يحتاجه العديد من البلدان النامية لمكافحة جائحة كوفيد-19 وتحقيق التنمية المستدامة.

3 - وتشدد المجموعة على أن أسعارَ السلع الأساسية التي تنتج البلدان النامية معظمها للتصدير، والطلبَ عليها قد انخفضا انخفاضاً كبيراً، وعلى انهيار صناعات الخدمات التي تعتمد عليها بلدان نامية كثيرة اعتماداً كبيراً. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض التحويلات المالية، وهبوط إيرادات السفر والسياحة، وزيادة الدين، وانخفاض الجدارة الائتمانية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وخفض قيمة العملات، وتدفقات الرساميل إلى الخارج، أعاقت قدرات البلدان النامية على الاحتفاظ باحتياطيات كافية من النقد الأجنبي تشكل حاجزا رئيسيا لمواجهة أوجه الضعف المالي والصدمات الخارجية.

4 - ويساور المجموعة قلق بالغ من أنه في عام 2020، وفي ما يتعلق بكوفيد-19، من المتوقع أن تخسر معظم البلدان النامية نحو 800 بليون دولار من عائدات التصدير، وأن تعاني انكماشا في قطاع السياحة بنسبة تراوح بين 20 و 30 في المائة يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 16 في المائة، في حين يبلغ إجمالي مدفوعات الديون السيادية المستحقة 1,62 تريليون دولار في عام 2020 و 1,08 تريليون دولار في عام 2021، منها 562 بليون دولار مستحقة على حكومات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويشكل هذا الواقع سياقا بلغ فيه مجموع ديون البلدان النامية أصلا 193 في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي بنهاية عام 2018، على نحو ما أشار إليه الأونكتاد. كما نشعر بالقلق إزاء الضغط الهبوطي بنسبة تراوح بين -5 و -15 في المائة على الاستثمار الأجنبي المباشر غداة تراجُع المساعدات الإنمائية الرسمية، التي انخفضت بنسبة 4,3 في المائة عام 2018.

5 - وتشعر المجموعة بقلق عميق إزاء تأثير مستويات الدين المرتفعة التي لا يمكن تحملها التي تواجهها العديد من البلدان النامية وأكثر البلدان ضعفاً والبلدان التي تواجه تحديات محددة، ما يعرِّض بشكلٍ حاد قدرتَها على الصمود في وجه أثر صدمة كوفيد-19 وعلى الاستثمار في تنفيذ خطة عام 2030. لذا، تشجع المجموعةُ البنك الدوليَ وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية، والدائنين الثنائيين وغيرهم من الدائنين التجاريين ومن القطاع الخاص، على أن تقدم تخفيفا فوريا وكبيرا لعبء الديون، فضلا عن تدابير دعم أخرى للبلدان النامية، بما يتيح الحيز المالي والسيولة اللازمين، ويساعدها على إدارة أزمة جائحة كوفيد-19 التي لم تنته فصولا وعلى تحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه. وتحث المجموعة أيضا البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وعلى تعزيز جهودها لتحقيق ما اتُفق عليه في خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية.

6 - وتنوه المجموعة بالخطوات التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين حتى تاريخه، وتثني في شكل خاص على مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تعليق تسديد خدمة الديون الثنائية لعام 2020، المستحقة على أفقر البلدان ضمن المؤسسة الدولية للتنمية. وتشجع المجموعةُ صندوقَ النقد الدولي على تيسير الاستفادة من أدواته للإقراض في حالات الطوارئ، وعلى تسريع الدعم التقني، وزيادة قدرته الإجمالية على الإقراض بغية الاستجابة للعدد المتزايد من البلدان التي تطلب أموالاً طارئة من أجل إنقاذ الأرواح، والحفاظ على النشاط الاقتصادي، وحماية فرص العمل والدخل، وتخفيف القيود على السيولة. وتؤكد المجموعة أهمية انضمام الدائنين من القطاع الخاص إلى مبادرة تعليق استيفاء الديون التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لئلا تُستخدم المصادر الرسمية لتخفيف عبء الديون من أجل سداد كامل الديون المتوجبة للقطاع الخاص.

7 - وتؤكد المجموعة على أنه ينبغي للوقف الاختياري لتسديد خدمة الدين أن يغطي فترة كافية لضمان "متنفَّس" فوري لجميع البلدان النامية التي تطلب التساهل معها، فضلا عن تقديم الدعم إلى البلدان التي لا تزال لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق. وتعتقد المجموعة أنه، للذهاب أبعد من الاستجابة الفورية للأزمة، سيكون من الضروري اتخاذ تدابير مناسبة، بما في ذلك تخفيف ديون القطاعين العام والخاص والديون الثنائية والمتعددة الأطراف، لمواجهة مخاطر مواطن الضعف الناجمة عن الديون في البلدان النامية، لأن تأثير كوفيد-19 قد فاقم مستويات الديون المرتفعة أصلا وارتفاعَ تكاليف الدين، كما فاقم الاستجابة لاحتياجات التمويل غير الملباة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي كانت موجودة أصلا قبل تفشي الجائحة. وتقترح المجموعة أيضا أن من الضروري استكشاف أدوات مالية مبتكرة، مثل آليات مبادلة الديون، توفر حلولاً شاملة وطويلة الأجل تساعد في القدرة على تحمل الدين.

8 - وتعتقد المجموعة أن من الضروري التوصل إلى توافق عالمي بشأن حل مشاكل ديون البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة أن الأمم المتحدة توفر منتدى لإجراء حوار غير رسمي وشامل للجميع، ولا سيما منتدى تمويل التنمية، كما أنها تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز إمكانات البلدان النامية وقدراتها على التكيف من أجل الحفاظ على قدرتها على تحمل الدين وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، مع التفاصيل التقنية التي جرت مناقشتها في المنتديات المتخصصة ذات الصلة ومنها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية.

9 - وترى المجموعة أن تخفيف عبء الدين وتدابير الدعم أو التمويل الإضافي للبلدان النامية ينبغي ألا تكون مرتبطة بأي شروط، وينبغي ألا تفرض إجراء مجموعات معينة من إصلاحات السياسات الاقتصادية، مثل تدابير التقشف، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

10 - وتثني المجموعة على الأمين العام لإصداره Policy Brief on Debt and COVID-19 (موجز السياسات بشأن الديون وكوفيد-19)، وتؤيد دعوته المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والأمم المتحدة إلى تخفيفٍ لعبء الديون لا يستند إلى مستويات الدخل بل إلى درجة الضعف. وتأخذ المجموعة علما بالدعوة إلى مبادرة عالمية لتخفيف عبء الديون من أجل الترويج لحل شامل وطويل الأجل لمسألة الديون وتمويل التنمية المستدامة.

11 - وتشيد المجموعة بالشركاء والمؤسسات المانحة التي بادرت إلى اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة البلدان النامية والتعاون معها بسخاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الجائحة. وهي تدعو مَن لم يقم بعد بخطوات عاجلة في هذا الاتجاه، بما في ذلك الدائنون التجاريون والدائنون من القطاع الخاص، إلى القيام بذلك.

12 - وتشاطر المجموعةُ الأمينَ العام للأمم المتحدة رأيَه بوجوب العمل في إطارٍ من الوحدة والتعاون حتى يتمكن المجتمع الدولي من التعاضد للَجم هذا الفيروس وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية المدمرة.

13 - وتؤكد المجموعة أن التحديات الحالية التي تطرحها جائحة كوفيد-19 لا يمكن مواجهتها بحلول وطنية معزولة. لذا، فهي تسلِّم بالدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه المساعي، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية. إن مشاكلنا المشتركة تتطلب حلولا عالمية شاملة وجامعة ومنسقة مستمدة من المشاركة الكاملة للمجتمع الدولي والجهات المعنية. وعليه، فمن الضروري في شكلٍ ملح في إطار استجابتنا الجماعية للجائحة أن نضع جانبا كل الأيديولوجيات السياسية وممارسات الإقصاء.

14 - وتدعو المجموعة جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تعزيز التضامن الدولي، والجهود المشتركة، والتعاون المتعدد الأطراف والعمل في شراكة مع جميع البلدان النامية، بما في ذلك في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، لمكافحة هذا المرض الذي هو عدونا المشترك ووقف تفشيه، وإثبات قدرتنا على العمل معا في روح من التضامن.